



مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

مخطوطة

حاشية الطحطاوي

ملاحظات

ناقص آخره

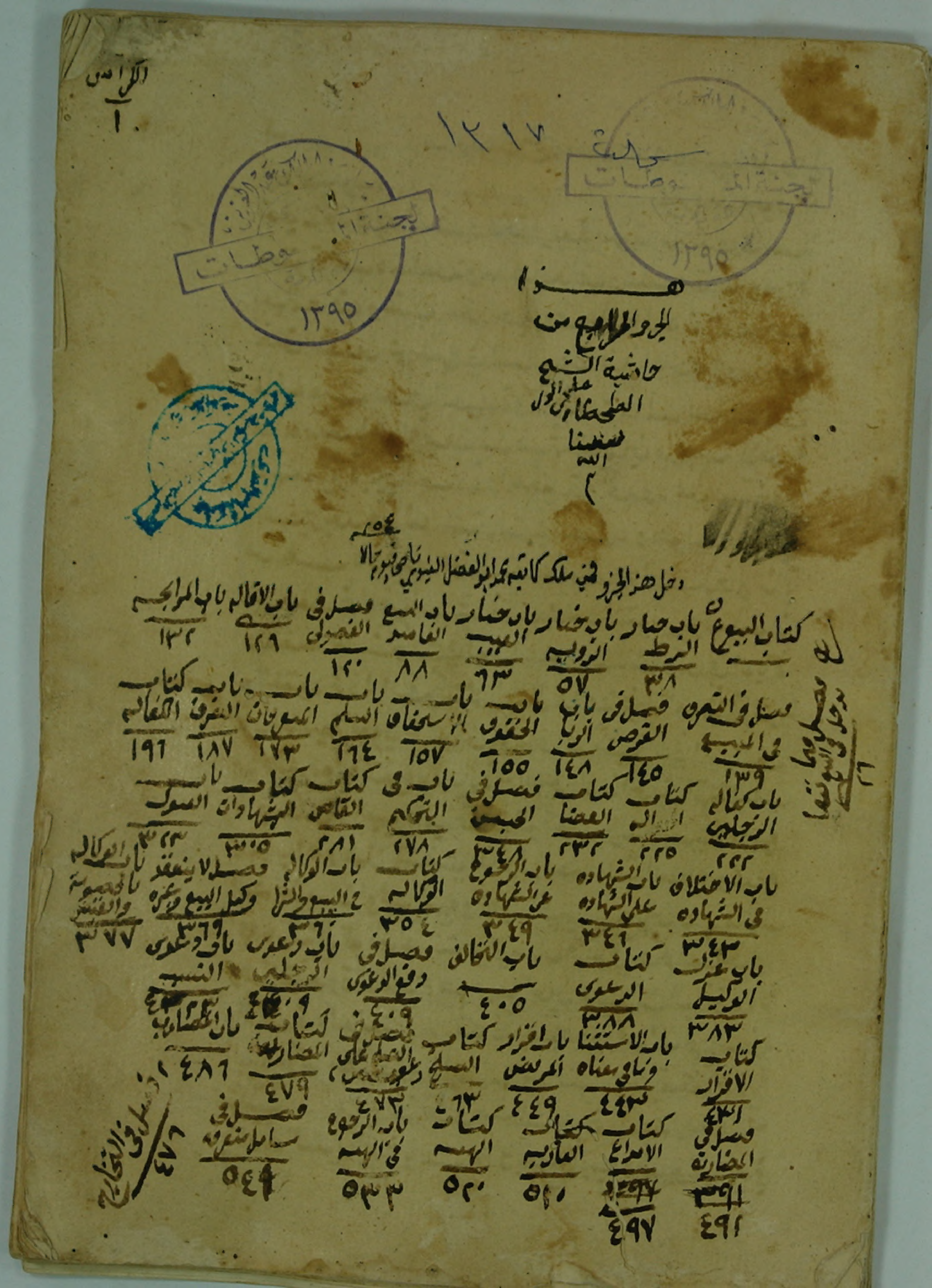
المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

مكتبة الملك عبد الله بن عبدالعزيز الجامعة

قسم المخطوطات



بسم الله الرحمن الرحيم وصلي الله علي سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه وسلم
تعالى الخ قال في البحر المستر عاقل اربعة حقوق الله تعالى خالصه
ومستوفى العباد خالصه وما اجتماعيه وغلب حق الله وما
اجتماعيه وعكس حق العبد وقدم الاول له نه المقص من
خلق الثقلين ثم شرع في المعاملات فبدأ بالزكاه وما يتبعه
لما فيه من معنى العباده وذكر العتاق لمناسبة الطلاق
في الـ سخط ثم الـ يمان لمناسبتها لليمين من جهة الكفارة
فأيناد ايرة بين العباده والمعقوبة والحد ودعوتها ثم ذكر
السير بعد هذا الله شترآك في المقصد وهو اخلا العالم
عن الغشاد وقدم الاول له نه معاملته مع المسلمين والذاني
مع الكفار ثم اللقيط لله شترآك في كون التماس عرقه للغوان
ثم اللقطة لله شترآك في كون الموال كذلك وكذا في الاياق
والغفود ثم ذكر الشركه لان المال لما كان فيها امانة في الشريك
كان بعوضه القوي ثم الوقف بعد هذا الله شترآك في استيفاء
الصل مع الـ انتفاع بالزيادة ثم البيوع لان الوقف ازالة الملك
لا الي ملك والبيوع اليه فكان الوقف بمنزلة البسيط والبيع
كالركب اه وهذا يقتضي ان اول المعاملات المتكلم وكلام
الشم ينبغي ان اولها البيع والاول اظهر لكن له الي ملك
اي الـ نزاله في الوقف لا تنتمي الي ملك فهو في حكم الله تعالى
وهذا قولها وقال الامام هو عيسى العيني علي ملك الواقف
والصدق بالمنفعة فكان كالبسيط ومركب اما لم يكن
البيع مركبا حقيقة لان الـ نزاله امر اعتباري لا يتحقق منها
تركيب وجمع الخ قال في حشم الشمل ثم الصدق مصدر قد
يراد به القول فيجمع باعتبار كالمركب البيع وقد يراد به المعنى
وهو

وهو الاصل فجمع باعتبار نوعه والحاصل ان بيع اما هو جمع
لوجهين اما كونه بمعنى مبيع فيكون حقايق افراد في لغة الجمع
ثم ان فيه مجازا وهو اطلاق المتعلق بالكسر علي المتعلق بالفتح
كما في هذا خلق الله والعهدة المتعلق الكاين بين المصنف
واسم العقول ادلة بد للمحدث من محل واما نظرا لنوعه
فحقيقته واحدة لا تعدد فيها ولا يجوز فيه وهاجمه علي
هذا الوجه قياسي وهو ما عليه الميرد والروايي وجماعة
او سماعي وهو ما عليه سيونه والجهنمي وهو الصحيح كما قاله
ابو احيان اه ابو السمود يتصرف باعتبار كل من البيع
والبيع الخ هذا يقتضي انه بيع باعتبار هذين النظمين
مع الثالث وفيه انه ان نظرا الي البيع باقيا علي حقيقته
فالجمع باعتبار اختلاف افراده فان حقايق المبيعات
متعددة ويتحقق المجاز في الثاني له الاول قياسا على كذا
استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه فنامل ناقد هم
ما افاد الحكم المحال وفي كلامه لغ ونشر مرتب موقوف هو
ما افاد الحكم عند الاحازق قاسد هو ما افاد الحكم
عند الغرض وعطف القاسد علي الوقوف ظاهر في ان
الوقوف ليس من القاسد وانما هو من قسم المبيع او
قسم راسه وهو ظاهر كلامهم بحر باطل هو ما لم
يعد الحكم اصله او لراد بالحكم المذكور هنا الملك
ومغايرة ان بالحكم لعاطف له شارة الي ان هذه مرتبطة به
بغيرها ما ارتبط به اربعة الاول وكذا يقال في قوله ومراجعة
والغايرة بيع العين بالعين وقد نظرا الي جانب المبيع ويهد
علي كل من الـ ان مبيع وتمن مرق هو بيع
الدين بالدين والراد بالدين هنا التقدان سلم هو مبيع

الدين بالدين بيع مطلق هو بيع العين بالدين وعليه اكثر المباحات
ولذا اذا اطلق بيضف اليد فالمراد بالدين فيه ما يبيع النقد والسنة
ومراحمته هو بيع بمثل الثمن الاول وزيادة تولية هو
بيع بمثل الثمن الاول غير وصيغة هو بيع باقتصاف من
الثمن الاول مساومة هو البيع بالثمن الذي يتفقان
عليه عند بيعه ويجعل في الخراج انواع الثمن خمسة فزاد له شتران
عليه ما هذا وهو ان يشترى غيره فيما اشتراه ولعل الشرائع
حذفت لعدم حرجه عن هذه الاربع ماله اوله قال الخضر
السلام البيع في المصلحة عبارة عن تمليك المال بالمال وفي الشئ
هكذا ايضا وكذا الشراء والاشترى والاشتياق وباعتبار حقيقة
المصلحة تقع هذه الالفاظ على فعل المبيع والمشتري على
سبيل الا شتران قال الله تعالى وشترى بثلث اي يلهوم
الا انه في العرف اختص لفظ المبيع بالبيع ولقظه الشراء وال
شترى والاشتياق بالاشترى اه شلبي فان قلت يرد على
التعريف قوله تعالى وشترى بثلث فانه ليس فيه مبادلة
مال بماله اذ لم يبين مال اجيب عنه بانه انما اطلق الشراء
لادعائهم انه على هم فاعتبر الصورة في الاطلاق وقوله
تعالى ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم الابدية لاهية
فيه لمن اطلق اذ هو محيان وشترى صميم الجمع لا حق يوسف
اي باع احق يوسف يوسف بثلث بثلث ناقص وكان عشرين
درهما او اثنين وعشرين درهما وباع الذي اشتراه للعزير
بعشرين دينارا او ثلثي فعل ونوب وهو من الاضداد
كالشرا بخر ويستعمل متعديا اي الى مفعولين
ومن اي على المفعول الاول مع التأكيد الاول في اخير
بعد قوله او بالكم فهي اللهم ادمي كالمصير لهما تعالى
البديلة

البديلة وبيع عليه اي به اشارة الى انه يتعدي يعلى اي
اي يدر منه اخترع من لفظ علي فانها تعيد عدم اصفيتها
مبادلة شئ بمصدر مضاف الي مفعوله الثاني والاصل
مبادلة المتبايعين الشئ المرغوب فيه قاله سري الدين في
هشم الزيلعي مرغوب فيه اي شئانه ان يرغب فيه وان
لم يتحقق رغبة من العاقلين ويرد على هذا التعريف بيع
الخمر من متعاطيه المسلم وقد صرح في المحيط انه ليس بمال
وانه لا ينفق عليه العقد بخلاف مالو باع شئيا بخمر فانه
ينفق في ذلك الشئ بالقيمة قاله وفي ما ذكره ما قضا الدين في
الكثر من قوله هو مبادلة المال بالمال بالتراضي وفي البحر المال
ما يميل اليه الطبع ويمكن ادخاره لموقت الحاجة والمالية اما
ثبت يتمول الناس كافة او يتقوم اليهم والتقوم مثبت بها
او باياحة الا تنفع به شرا مما يكون مباح الا تنفع يدونه
فمحل له يكون ماله كحبة حنطة وما يكون ماله بين الناس وولا
يكون مباح الا تنفع لا يكون متقوما بالخمر واذا عدم الامرات
لم يثبت واحد منهما كالماله وقال في التلويح من محش
الفتا والتحقق ان المنفعة ملك لا مال له الملك ما من شئ
ان يتصرف فيه بوصف الاختصاص والمال من شأنه ان يدخر
للاستغناء وقت الحاجة والتقوم يستلزم المالية عند الامم
والملك عند الشافعي ذكره سري الدين وقوله يمثله اي
في الرغبة له في القدر والوصف او في القدر ايضا اذا قيل
بجنسه كما في يدالي المصرق المتعدي الجنس ويرد على التعريف
ايضا الادحارة والتكاح فان فيهما مبادلة مرغوب فيه
بمرغوب فيه ولا غير من بقوله علي وفيه مخصوص لان المراد
به الايجاب والقول او النفاطي لا يجاب اي وقول ولو كان

البراد الايجاب فقله لدخل التبرع من الجانبين لوجوده فيه
 فخرج التبرع من الجانبين ظاهره انه داخل في المبادلة وانما خرج
 بقوله علي وجه مخصوص وليس كذلك بل هو هبة مبتدأة مبت
 كل جانب وان فرع علي المبادلة فلا اشكال والهيئة بشرط
 الموصوف رد يمنع المبادلة فيه ابتداء وهي بالنظر اليه انتهائهم
 فله يصح بيع درهم بدرهم والظن ان كل ما في مثله كذلك
 لعدم التارق وهرم استويا ورتا اما اذا لم يستويا فيه فالبيع
 فاسد لريا التفصيل لا لعدم الغايبة وقوله وصقة خرج ما اختلفا
 فيها مع اتحاد الوتر كدرهم اسود بدرهم ابيض والظن فيه الجواز
 لوجود الغايبة وله مقابلة بقتة احد الشريكين وقد استوي
 بغيرها سواء كانا مفرورين او له اجابة السليبي بالسليبي
 لان المنفعة معدومة فيكون بيع الجنس للجنس متبينة وهو
 لا يجوز ابا السعد في حاشية اه حنباه ويكون يقول وقول
 الحق قال في البحر اعلم ان البيع وان كان مبناه علي البدلين لكن
 الاصل فيه البيع دون الثمن ولذا يشترط القدرة علي المبيع ولو
 دون الثمن وينفك يدها ل البيع دون الثمن واما ركن في
 البديع ركنه المبادلة المذكورة وهو معي ما في فتح القدير
 ان ركن الايجاب والقبول الدالان علي التبادر او ما يقوم به
 مقامهما من التعاطي فركنه الفعل الدال علي الرضا بتبادل
 الملكين من قول او فعل اه بشرط اهلية التعاقدين
 قال في شملتقي نعم الكلام فيه في مواضع كثيرة منها شروط
 صحته وانعقاده ولزومه ونفاذه فشرطه في العاقد الولدية
 ولو بوكالة او وصية والتميز فيصح عقد المميز موقوف علي
 احيائه وليه او وصيه او نفسه بعد البلوغ والتعدد قل ينقصد
 بالوكيل من الجانبين ان في اياه والقاضي والوصي وعبد يشترى
 نفسه

نفسه من مولاه باسمه وسماع كل منهما ملام العفر فلو ادعي احدهما
 عدمه مع سماع اهل المجلس لم يصدق حيث له وقرينه وشرطه
 في العقد موافقة الايجاب والقبول وكونهما في مجلس حقيقة
 او كما بلغه الماضي حقيقة او كما هما ياتي بشرطه في صحة الايجاب
 انه يقرن بما يبطله فلو وهبه الثمن قبل القبول بطل وشرط
 في صحة القبول حياة الموهب وتكونه قبل رجوع الموهب وقبل تغير المبيع
 وقبل رد المخاطب الايجاب وفي الحاشية الغيبف يقوم مقام القبول
 بشرطه في المبيع كونه مالا متقوما مشريا مقدورا تسليم في الحال او
 في ثاني الحال بما يبطله في البحر زاد في البحر وان يكون مملوكا بغير
 نفسه وهو ما يخرج بيع الكله ولو في ارضه والمافي يره وبيع
 المردوم وباقي المرام ياتي في اثنا الكلام اه تعليل زيادة واصل
 صاحب البحر المشروط الي شئ وسبعين شرط وبسطها فيه
 فراجع ان ثبت ومحل المال قد تقدم ما يثبت به الثانية
 فلا يكون في مباح وشرط المبيع كونه مملوكا حالة البيع واسباب
 الملك ثلثة مثبت للملك وهو الاستيلاء وناقل للملك وهو
 البيع ونحوه وخلافه وهو الميراث والوصية وحكمه اي ثبوت
 الملك في البدلي لكل منهما في ماله وهذا الحكم اصلي له والحكم
 التابع له وجوب تسليم المبيع والثمن وجوب استير الجارية
 علي المشتري وملك الاستمتاع بالجارية وثبوت الشفعة لو كان
 عقار وعق المبيع لو كان محرما من البايع بحر والاوي ملك المشتري
 وفي الهمة واما حكمه فثبوت الملك في المبيع للمشتري وفي
 الثمن للمبايع اذا كان البايع بائنا وان كان موقفا فثبوت الملك
 فيها عند الاجازة اه وحكمته نظام بقا المعاش اي
 انتظامها به ولو بغير انتظام المعاش لكان اوي وهو كذلك
 في نسخ قانا اس تعالي خلق المعاش منتظما وبقا ذلك الانتظام

بأشياء منها البيع وفي الجرح وحكمه اطلاق اللفظ انتفاع اه وهو لا يتأني
 ما ذكره المؤلف ان اطلاق اللفظ انتفاع هو المعنى لبقا نظام العاشق
 والعالم ولو غير عاقل فان البهائم يبيع معاشرها منتظما
 ببيعها كما اذا كانت عن من له برعاها الفعلة عنها او اعسار
 فاذا باعها انتظم ما يقع بين المسلمين من البيع مكرهه
 هو البيع عند اذان الجمعة حرام كالبيع القاسد ويجب فسخه
 لحق الشرع واجب كبيع مال اليتيم اذا خشي علي اليتيم
 الهلك لعدم الثقة وخشي تلف نفس المال وثبوته
 بالكتاب قال الله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا وقال تعالى ان
 ان تكون تجارة عن تراض منكم والستة هي ما روي انه
 صلى الله عليه وسلم باع عدقا وحلبا والحلس للغير كسبا
 رقيق يكون تحت البرذعة اه سري الدين عن الصريح وكانوا
 يتبايعون فانهم ربيعي والقياس عبارة الجرح والمقول
 اه وهو الهوي له ان ليس هنا مقيس ومقبس عليه وذلك
 لانه من الامور الضرورية التي لا يستغني عنها اهد في معاشه
 فالمعقل لا يمنعه قاله يجاب القاطعة في جواب شرط
 مقدري اذا اردت معرفة الايجاب الى ثبات لغة لا يثبت كان
 والمراد هنا اثبات الفعل الخاص الدال على الرضا الواقع اوله وسوا
 وقع من البائع كبعث او من المشتري فيقول اشترت منك هذا
 بالقبول والفعل الثاني والكل منها ايجاب اي اثبات
 ضمنى الاتيان الثاني بالقبول فميزاله عن الاثبات الاول
 وله ان يقع قبوله ورضا بفعل الاول اه سلمي فالقبول
 ما يذكره في ذلك تعريف علي تعريف الجواب ولذا قال المصنف
 ذكر ان لا يجاب ما ذكره اوله علم ان القبول هو ما ذكره في
 من كل ما احدها وفي مستخرج بالواو سوا ما يبعث واشترت

هذا

هذا اطلاق يرجع الي التعريفين الدال على التراضي الاول
 ان يقول الرضا وهو الذي في الجرح ولذا قال فيه ان التراضي
 من الجانبين لا يدل عليه الايجاب وحده بل مع القبول وعبارته
 له تعينه فما في الخبر من قوله هو مبادلة المال بالمال بالتراضي
 احسن اه افتد بالادلة قوله تعالى ان تكون تجارة
 عن تراض منكم اهع وبينا للبيع الشرعي قال في الفتح
 الذي يظهر ان التراضي لا بد منه لغة ايضا فانه لا يفهم من
 باعه وباعه ان يدعيه لغة انه استبدله به بالتراضي اه
 ولذا لم يلزم بيع المكرم وان انعقد هذا يقتضي انه
 صحيح موقوف كبيع الخصمي وليس كذلك بل هو قاسد لا
 موقوف صرح به في الجرح اه وفي الجرح حيث عد الشرط
 قال ومنها الرضا فنفسد بيع المكرم وشراؤه وقوله بل هو
 قاسد موقوف على الرضا وشرحه في ذكر بيع المكرم قال ان
 انه يغسد اي ينفق فاسد لعدم الرضا الذي هو شرط
 التفاد فلو اجاز له بعد زوال الاكراه صريحا او دلالة صريحة لم
 رضاه والغساد كان لمعني وقد زال اه ولم ينعقد مع
 الهزل الهزل في اللغة اللعب وفي الاصطلاح هو ان يراد به
 بالشيء ما لم يوضع له والاه ما صلح له اللفظ استعاره به
 والهازل يتكلم بصيغة العقد مثله باختباره ورضاه لكن
 لا يختار شيئا للحكم ولا يرضاه والاه اختيار هو القصد الى الشيء
 واراد به الرضا هو ايتاره واستحسانه فالمكرم على الشيء
 يختاره ولا يرضاه ومن هنا قالوا ان المعاصي والعيال يارادة
 الله تعالى لا يرضاه ان الله لا يرضى لعباده الكفر لذا في التلوع
 وشرطه اي شرطه في الهزل واعتباره في التصرف ان يكون
 صريحا بالمال مثل ان يقول اني ابيع هازلا ولا يقتضي بدلالة

الحال انه لا يشترط ذكره في العقد فيكون ان يكون الوافعة
سابقة على العقد فان توافقا على الهزل باصل البيع اي
توافقا على انهما يتكلمان بلفظ البيع عند الثاني ولا يربطانه
واتفقا على البنا اي على انهما لا يربعا الهزل ولم يرجعا
عنه فالبيع معتقد لصدد من اهله في محله لكن يفسد
البيع لعدم الرضا بالحكم قصار كالبيع بشرط الخيار ايا كان
لا يملكه بالغيب لعدم الرضا بالحكم قصار كالبيع بشرط الخيار
حتى لو اعتقد المشتري له ينفذ عنقه هكذا ذكرنا ويستفي
ان يكون باطلا لوجود حكمه وهو انه لا يملك بالغيب وامثا
الغاصد حكمه ان يملك بالغيب حيث كان مختارا فاني حكمه
اما عند عدم الرضا به فله اه متار وشرحه لصاحب البحر
فقول الشرح لم ينعقد مع الهزل الذي هو من مدخول العلة
غير صحيح لما قلناه ما تقدم من انه معتقد لصدد من
اهله في محله لكنه يفسد البيع لعدم الرضا بالحكم ان
يجال على نفي الاعتقاد الصحيح او يتشبه على البحث الذي
ذكره بقوله ويستفي الى تتممة الحجية كالهزل انه اعم
منها لما في التعريف النجاسة ان ياتي امر ايا طنه خله في ظاهره
فهي انما تكون عن امتطرا وله يكون مقارنا والهزل قد
يكون معتظرا اليه وقد لا يكون وقد يكون سائقا ومقارنا
قال في التقرير والاهل انهما سواء في الميسوط صورته
ان يقول الجي اليك داري ومضاه جعلت طهرا له يمكن
بجاهلك من صيانة ملكي يقال التجا قلنا اي قلنا والحا
ظهم الى كذا والمراد هذا المعنى كذا في المنابر وشرحه المذكور
ويرد على التعريفين اي تعبه في ايجاب والقبول
قاله اي حيث قيد الايجاب بكونه اوله والقبول بكونه
ثانيا

ثانيا والقبول بفتح القاف وضمه لغته كما في البحر كتب
القبول الثاني الخ بارة بعد قول التقايت بايجاب وقبول ويستفي
ان يكون الواو بمعنى الفاقا بينهما لولا انما عالم ينعقد كما قالوا
في السلام اه كما قالوا في السلام يعني لو سلم فرد
عليه في زمن واحد له به من اعادة الرد وكما ما حوز من
الفا في قول تعالي فحبوا اهلهم ومثل ما في التناخانية
في الهندية فانه قال فيها ولو قال البائع بعت وذا المشتري
اشترى وخرجت له ما من معا ينعقد البيع هكذا كانت
يقول والذي رده الله تعالى كذا في الظهيرة اه
وعلى الاول اي ويرد على التعريف الاول قاله اي حيث قيد
بانه ولو قيد فانه لا يجاب المعتبر في التكرار هو الثاني ويمكن
الجواب بان الراد بالاول ما تقدم القبول ولو كان قافيا بالسية
اي غير وله ان الاول لما بطل صار كالعدم وصار الثاني كاحتم
الاول حقيقة ما في الاشباه تكرار الايجاب مبطل
للادول انه في عتق وطلاق على ما لم يذكر فيها الطلاق وانما ذكر
الاول الجي وهو قول محمد فيهما وقال ابو يوسف انهما كالبيع
وصورته في البيع قال لغرم بعتك هذا بالغ درهم ثم قال
بعتك به في دينار فله ان ما لوقال لعبدك انت حر على ما
دينار فقال العبد قلت لزم الماله والعرق ان الايجاب
الثاني رجوع عن الايجاب الاول ورجوع البائع اي قبل قبول
المشتري يعمل وانما عمل رجوعه بطل الايجاب الاول وانصرف
المقبول الى الايجاب الثاني اما رجوع المولى عن ايجاب العتق
ليس بما مل الا ترى انه لو قال رجعت عن ذلك لا يعمل رجوعه
لان ايجاب العتق لا يعلق بالقول والرجوع في التلقيات
لا يعمل فيقي الايجاب الاول والثاني فانصرف القبول اليهما

مال